

## IAS 29 معيار التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

### نظرة عامة

ينطبق معيار المحاسبة الدولي 29 التقارير المالية في الاقتصادات المفرطة التضخم عندما تكون العملة الوظيفية للكيان هي عملة الاقتصاد التضخمي المفرط. لا ينص المعيار على وقت ظهور التضخم المفرط ولكنه يتطلب إعادة صياغة البيانات المالية (والأرقام المقابلة للفترة السابقة) لكيان بعملة وظيفية ذات تضخم مفرط للتغيرات في قوة التسعير العامة للعملة الوظيفية. وقد صدر معيار المحاسبة الدولي رقم 29 في جويلية 1989 وهو ساري المفعول لفترات تبدأ في 1 يناير 1990 أو بعده.

### الهدف من معيار المحاسبة الدولي 29

الهدف من معيار المحاسبة الدولي 29 هو وضع معايير محددة للكيانات التي تقدم تقارير بعملة اقتصاد مفرط التضخم ، بحيث تكون المعلومات المالية المقدمة ذات معنى.

### إعادة عرض القوائم المالية

المبدأ الأساسي في معيار المحاسبة الدولي 29 هو أن البيانات المالية للكيان الذي يقدم تقارير بعملة اقتصاد مفرط التضخم يجب أن تذكر من حيث وحدة القياس الحالية في تاريخ المركز المالي. يجب إعادة ذكر الأرقام المقارنة للفترة (الفترات) السابقة في نفس وحدة القياس الحالية. تتم إعادة العرض من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار. لا يتم إعادة البنود مثل العناصر النقدية التي تم ذكرها بالفعل في وحدة القياس في تاريخ الميزانية العمومية. ويعاد إدراج البنود الأخرى استنادا إلى التغير في الرقم القياسي العام للأسعار بين تاريخ اقتناء تلك البنود أو تكبدها وتاريخ الميزانية العمومية.

يتم تضمين الربح أو الخسارة على صافي المركز النقدي في صافي الدخل. يجب الكشف عنها بشكل منفصل.

يتم تخفيض المبلغ المعاد ذكره لعنصر غير نقدي ، وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المناسبة ، عندما يتجاوز المبلغ القابل للاسترداد.

لا يحدد المعيار معدلا مطلقا يعتبر عنده التضخم المفرط ناشئا - ولكنه يسمح بالحكم على الوقت الذي تصبح فيه إعادة صياغة البيانات المالية ضرورية. تشمل خصائص البيئة الاقتصادية لبلد ما والتي تشير إلى وجود تضخم مفرط ما يلي:

يفضل عامة الناس الاحتفاظ بثروتهم في أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبيا. يتم استثمار مبالغ العملة المحلية المحتفظ بها على الفور للحفاظ على القوة الشرائية ؛ ينظر عامة الناس إلى المبالغ النقدية ليس من حيث العملة المحلية ولكن من حيث العملة الأجنبية المستقرة نسبيا. ويجوز تحديد الأسعار بتلك العملة؛ تتم عمليات البيع والشراء بالائتمان بأسعار تعوض الخسارة المتوقعة في القوة الشرائية خلال فترة الائتمان ، حتى لو كانت الفترة قصيرة ؛ ترتبط أسعار الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر الأسعار. ويقترب معدل التضخم التراكمي على مدى ثلاث سنوات من 100٪ أو يتجاوزه.

يصف معيار المحاسبة الدولي 29 الخصائص التي قد تشير إلى أن الاقتصاد يعاني من التضخم المفرط. غير أنها تخلص إلى أن الأمر متروك للتقدير عندما تصبح إعادة صياغة البيانات المالية ضرورية.

عندما يتوقف الاقتصاد عن التضخم المفرط ويتوقف كيان ما عن إعداد وعرض البيانات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 29 ، يجب أن يعامل المبالغ المعبر عنها في وحدة القياس الحالية في نهاية فترة التقرير السابقة كأساس للمبالغ الدفترية في بياناته المالية اللاحقة.

### الإفصاحات

الربح أو الخسارة من البنود النقدية [معيار المحاسبة الدولي 29-9] إعادة بيان البيانات المالية وغيرها من بيانات الفترات السابقة للتغيرات في القوة الشرائية العامة لعملة الإفصاح [المعيار المحاسبي الدولي 29-39] ما إذا كانت البيانات المالية تستند إلى نهج التكلفة التاريخية أو التكلفة الحالية [المعيار المحاسبي الدولي 29-39] هوية ومستوى الرقم القياسي للأسعار في تاريخ الميزانية العمومية وتحركاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي والسابق ما هي الولايات القضائية التي تعاني من التضخم المفرط؟ يحدد معيار المحاسبة الدولي 29 ويقدم إرشادات عامة لتقييم ما إذا كان اقتصاد ولاية قضائية معينة يعاني من التضخم المفرط. لكن مجلس معايير المحاسبة الدولية لا يحدد ولايات قضائية محددة.

**ومع ذلك ، هناك مصدران موثوقان لهذا النوع من المعلومات:**

ترصد فرقة العمل المعنية بالممارسات الدولية (IPTF) التابعة لمركز جودة مراجعة الحسابات حالة البلدان "شديدة التضخم". وفي حين أنها تراقب حالة البلدان شديدة التضخم لأغراض تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة، فإن معاييرها لتحديد هذه البلدان مماثلة لتلك الخاصة بتحديد "الاقتصادات المفرطة التضخم" بموجب معيار المحاسبة الدولي 29. وتصدر من وقت لآخر تقارير عن مناقشاتها مع موظفي لجنة الأوراق المالية والبورصات بشأن توصيات (IPTF) بشأن البلدان التي ينبغي اعتبارها شديدة التضخم، والبلدان المدرجة في "قائمة مراقبة" التضخم التابعة لفرقة العمل. أحدث قائمة متاحة لفرقة العمل الدولية مؤرخة في 10 مايو 2023. والقائمة الكاملة، بما في ذلك الأرقام الدقيقة، والتفسيرات التفصيلية لحساب الأرقام، وملاحظات فرقة العمل متاحة على الموقع الشبكي لفريق العمل المعني بالمسائل الإدارية. يسرد البلدان التالية كالاقتصادات تضخمية مفرطة:

الأرجنتين إثيوبيا هايتي إيران لبنان جنوب السودان السودان سورينام تركيا فنزويلا زيمبابوي بالإضافة إلى ذلك ، ينشر صندوق النقد الدولي (IMF) توقعات التضخم. بتطبيق المؤشرات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 29، ينبغي اعتبار الاقتصادات التالية اقتصادات مفرطة التضخم لأغراض تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 وإعادة ترجمة العمليات الأجنبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 21 تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

تمرين رقم 1: تعمل شركة الفجر في اقتصاد مرتفع التضخم ، و تضمنت عناصر قائمة المركز المالي المختصرة مايلي في 31 12/2023

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
6000	الدائون و أوراق الدفع	4000	النقدية
5500	الالتزامات غير المتداولة	3000	المخزون
2000	رأس المال الصادر (في بداية الفترة)	8000	الأصول الملموسة غير المتداولة
1500	الأرباح المحتجزة		
15000	مجموع الخصوم	15000	مجموع الأصول

حيث كان مؤشر الرقم القياسي للأسعار كما يلي:

2019/1/1 : 100 % ، 2020/1/1 : 130% ، 2021/1/1 : 180 %

2022/1/1 : 220% ، 2023 /1/1 : 250 %

تم شراء الأصول الملموسة غير المتداولة في 1 / 7/2020، أما الالتزامات غير المتداولة فكانت عبارة عن قرض تم الحصول عليه في 1 / 4/2023، وكان المخزون من المشتريات بتاريخ 1/10/2019 بافتراض تزايد مؤشر الأسعار بشكل تناسبي منتظم خلال السنة  
المطلوب: إعداد قائمة المركز المالي لشركة الفجر بعد القيام بالتعديلات المناسبة طبقا لمعيار IAS29

### حل التمرين 1

قائمة المركز المالي المختصرة في الفجر بعد القيام بالتعديلات المناسبة طبقا لمعيار IAS29

المبالغ المعدلة	الخصوم	المبالغ المعدلة	الأصول
5000	رأس المال الصادر (في بداية الفترة)	10526	الأصول الملموسة غير المتداولة
5500	الالتزامات غير المتداولة	3529	المخزون
6000	الدائون و أوراق الدفع	4000	النقدية
1555	الأرباح المحتجزة (متم حسابي)		
18055	مجموع الخصوم	18055	مجموع الأصول